



أثر البعد المكاني في استحداث وحدات إدارية

أ.د. مصطفى عبد الجليل ابراهيم

حيدر جاسم محمد

Dr.mustafa.a.jalal@iurp.uobaghdad.edu.iq

Haider.dj92@gmail.com

جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

المستخلص

تختلف نوعية المستقرات البشرية بما فيها الاقضية والنواحي وتفاوت في خصائصها المكانية من حيث مساحتها وامكاناتها التنموية ومواردها الطبيعية فضلا عن عدد السكان التي يعيشون فيها ، حيث تتفاوت هذه الخصائص من مكان لآخر ومن إقليم لآخر وما بين الحضر والريف وتبعاً لذلك تتغير الامكانيات ضمن الاقضية والنواحي وتتباعد بشكل كبير ما بين مستوى الامكانيات وفرص العمل والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية التي تؤهلها لخلق مستقرة ملائمة للعيش وتسعى الى تحقيق المساواة المكانية بين افراد سكانها وتوفير فرص العمل لهم بالاعتماد على الموارد والامكانيات التنموية المتوفرة في تلك الناحية او ذلك القضاء فيها دون استنزاف امكانياته وموارده وبالأسلوب الذي يحقق الاستدامة فيها عبر الاجيال عن طريق رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها، وان استحداث الوحدات الادارية لا بد ان يكون في ضوء قياس الخصائص والمؤشرات المكانية التي تقع على عاتق مهام التخطيط من اجل تقليل الفجوات ما بين القضاء والناحية ودراسة الموارد المتاحة والتي تجعل من الوحدة الادارية المستحدثة ترتقي بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة وتحقق احتياجات السكان ضمن الحيز المكاني بالشكل الذي يجعلها وحدة ادارية مستقلة وقادرة على ادارة مهامها ومواردها بالشكل الافضل الذي يتناسب مع المكان وحجم السكان.

الكلمات المفتاحية : المكان ، التنمية المكانية ، البعد المكاني ، المستقرات ، التخطيط الاقليمي .





The effect of the spatial dimension on the creation of administrative units

Haider Jassim Mohammed
Haider.dj92@gmail.com

Prof. Dr. Mustafa Abdul Jalil Ibrahim
dr.mustafa.a.jalil@iurp.uobaghdad.edu

Urban and Regional Planning Center, University of Baghdad, Baghdad.

Abstract

The quality of human settlements varies depending on the regions, and they differ in their spatial characteristics in terms of their area, development potential, and natural resources, as well as the number of people living in them, as these characteristics differ from one place to another, from one region to another, and between urban and rural areas. There is a big difference between the level of capabilities, job opportunities, social services and infrastructure that qualifies it to create a stable and suitable place for living. It seeks to achieve spatial equality among its residents and provide job opportunities for them on the basis of the development resources and capabilities available in that region without depleting its capabilities and resources and in a way that achieves sustainability across generations through... Raise the economic and social level of its population.

The establishment of administrative units must be in the light of measuring the spatial characteristics and indicators that fall on the planning tasks with the aim of reducing the gaps between the district and the district and studying the available resources that make a newly established administrative unit that raises the desired economic and social levels and meets the needs of the population within the spatial space, making it an administrative unit. Independent and capable of managing its tasks and resources optimally in proportion to the location and size of the population.

Keywords: Region, Spatial Development, Spatial Dimension, the stables, regional planning.





المقدمة

إن المدن بكل اقسامها الوظيفية والادارية واجزاءها تقوم لغرض وهدف تأدية الوظائف والخدمات لسكانها بالإضافة الى سكان إقليمها، وتتمايز مدينة عن اخرى بالخصائص الطبيعية والامكانات التنموية التي تمتلكها وبهذه مجموعة من النشاطات تقوم بالتحكم والتوجيه وقيادة المناطق التي تخدمها فضلا عن التي تقع تحت سيطرتها ، وإن هذه الصفة أو العلاقة أكسبتها تسمية المكان المركزي وتبعاً لأهمية المكان من حيث الخصائص والامكانات توجه الكثير من الباحثين الذين بحثوا في طبيعة العلاقات بين الأماكن المركزية والوظائف المركزية التي تقدمها المدن من جهة وبين الأماكن المركزية وأقاليمها من جهة أخرى وكان ناتج ذلك عدد من البحوث والنظريات والمفاهيم وأول هذه النظريات هي نظرية الأماكن المركزية Central place Theory، وضمن هذه الورقة البحثية سيتم تسلط الضوء على اهم المفاهيم والاطر النظرية وكما يأتي :

هدف البحث :

ربط استحداث الوحدات الإدارية بالبعد التخطيطي للإقليم وضمن إمكانات تنموية .

مشكلة البحث :

الحركة السكانية الغير المستقرة وتركزها في مناطق دون أخرى مسببة خلل في استقرار الهيكل المكاني للإقليم مما يسبب هدر بالإمكانات التنموية لهذه المناطق .

فرضية البحث :

للإمكانات التنموية للبعد المكاني تأثير واضح على إمكانية تطوير معايير استحداث الوحدات الإدارية الحالية.

منهجية البحث :

اعتمد البحث اسلوبين ضمن منهجية البحث الاسلوب الاول اتبع المنهج الوصفي المبني على اساس وصف وتحليل المعلومات المستحصلة من المسح الميداني و الجهات والمؤسسات ذات الصلة بمنطقة الدراسة واستخلاص البيانات المتمثلة بالبيانات الكمية والخرائط والاحصاءات

الديموغرافية ، والاسلوب الثاني هو المنهج التحليلي القائم على استعمال ادوات التحليل المكاني في تحليل البيانات الخاصة بالإمكانات التنموية المتوفرة في الاقضية والنواحي و بالاستعانة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS في تحليل البيانات وصولا الى النتائج التي تبين توزيع الامكانات التنموية للأقضية والنواحي بالنسبة الى المساحة وعدد السكان، وهذا يعني توضيح التباين بين قضاء وآخر من حيث الامكانات .

1- مفهوم التنمية واهدافها

إن التنمية هي عملية شاملة ومتكاملة وتعبر عن التغيير الكمي والنوعي على شتى المستويات منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للمجتمع و ان هدف هذه العملية الوصول الى أسلوب يتلاءم مع الحيز المكاني وما يحتويه من الخصائص والامكانات ، وللبعد المكاني تأثير على عملية التنمية عن طريق تعيين المواقع الاستثمارية التي تتوزع ضمنها الأنشطة والخدمات بشكل افضل. (إبراهيم، 2009، ص3).

إن مجمل عمليات التنمية المكانية تسعى الى الحدّ من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها البطالة والفقر وهاتين المشكلتين تعتبران من معوقات التنمية فإذا تواجدت في مكان فلا وجود للتنمية المكانية فيه . (غنيم، 2005، ص70).

كما أن الابحاث والدراسات الحضرية والتخطيطية للمكان اعتمدت على مفهوم التنمية ضمن نطاق الحيز الواسع إذ وصفت عملية تنمية المدينة على انها مجموعة عمليات تخطيطية تسعى الى تعزيز قيمة الافراد والى وضع استراتيجيات تسعى الى تمكين سياسة وادارة المدينة عن طريق خلق الفرص الاستثمارية و توزيع الخدمات على وفق معيار معين من أجل القضاء على الفقر . (G William, 2002 ,p12).

كما أن هنالك عدة مفاهيم لعملية التنمية وتعطي كل منها تفسير مختلف عن الاخر نسبة الى التخصص المراد منه اجراء معالجة مشكلة معينة ، فتعريف التنمية من وجهة نظر الاقتصاديين للتنمية تختلف عن وجهة نظر باحثين الاجتماع ، في حين ان المخططين في المجال الاقليمي يمتلكون رؤية مختلفة للتنمية ترتبط دائما بالبعد المكاني، وتشمل دراسة الامكانات الطبيعية



والبشرية ضمن حيز مكاني محدد له خصائص ومشاكل محددة ويهدف الى استغلال تلك الامكانات والانتقال الى افضل وضع اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وبهدف تحقيق تنمية مكانية في المنطقة أو الاقليم. (العزاوي،2016،ص62)

2- مفهوم البعد المكاني والتنمية المكانية

يحدّد البعد المكاني التغيير الحاصل، حيث ان التنمية لا تقتصر على مكان دون الاخرى فهي عملية شاملة لكافة المناطق والمحافظات وهي بذلك لا يقتصر اثرها على تخصيص البرامج والمشاريع التنموية على مناطق دون المنطقة الأخرى وانما تسعى وتهدف الى تقليل درجة التفاوت فيما بينها عن طريق الاهتمام بالميزة النسبية لكل منطقة متباينة . (الشديدي،2012،ص39).

تُعد التنمية المكانية من ابرز الوسائل التي تزيد من معدلات النمو والتي من الممكن ان تحقق في أطارها الخطة القومية ، فهي من جهة تأخذ بعين الاعتبار الموارد والإمكانات لمختلف الأقاليم ومن جهة اخرى تشخيص الاحتياجات والمشاكل للأقاليم، حيث ان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني سيختلف من إقليم لآخر ، وهذا يتطلب إتباع استراتيجية تنموية بما يتلائم مع طبيعة الأقاليم، وبذلك يمكن تحديد نوع الفعاليات الاقتصادية لكل إقليم بهدف تحقيق افضل استغلال وكفاءة للموارد البشرية والمادية نحو تحقيق متطلبات معدلات التنمية على المستوى الوطني . (الشديدي،2008،ص 41)

يعدّ مفهوم التنمية المكانية من المفاهيم التي تجمع ما بين البعدين هما البعد النظري ، والجانب التطبيقي في تكوين الرؤيا الفلسفية و المستقبلية للمجتمعات واهداف تطويرها، فتسعى التنمية المكانية بمفهومها الى ازالة المعوقات التي تقف عقبة في عرقلة التطور المكاني ، والتقليل من قدراته الكامنة ، وبالإضافة الى استغلال الامكانات وصولا إلى حالة التوازن النسبي باتجاهات متوازنة مع الاقتصاد الوطني . (الزبيدي،2009، ص 83) .

3- مفهوم المستقرات :

ظهرت العديد من المفاهيم فيما يخص مفهوم المستقرات البشرية Human Settlement، حيث صنفت هذه المستقرات نسبة الى مجموعة من معايير اجتماعية واقتصادية وبالإضافة الى العمرانية، التي عرفت بالمستوطنات البشرية التي تعود وتنشأ بنفس معنى ومفهوم المستقرات وتعرف المستقرات البشرية المستقرة البشرية على انها حيز مكاني يعيش فيه مجموعة من الناس يتفاعل في داخلها بهدف الاستقرار، ويكون هذا التجمع السكاني اما بشكل مؤقت أو دائم بحسب المنطقة، بحيث لا يتبع تصنيف هذه الفئة بحسب الحجم أو عدد السكان ذلك لكون المستقرة او المستوطنة مكونة من مجموعة من المساكن بالقرب من منطقة التجمعات الحضرية التي تحيط بالمدن الكبرى وكما عرفت ايضا بكونها شبكة من المراكز للنشاط البشري وتكون أما قرية صغيرة او مدينة وبشكل عام تتضمن المستقرة البشرية عدة عناصر معينة من اهمها التجمع البشري، الخصائص الطبيعية والبيئية بالإضافة الى العوامل الاقتصادية بما فيها مراكز النشاط الاقتصادي وتباين في الحجم اي المستقرة او المستوطنة تبعا الى التباين في العناصر المذكورة من حيث حجم التجمع البشري وقوة الانشطة الاقتصادية وفعاليتها والموارد الموجودة في كل مستقرة وبذلك فهناك نوعين من المستقرات البشرية والتي هي : (المؤل، 2008، ص1).

1- النوع الاول ويشمل المستقرات البشرية الحضرية والتي تضم اكبر تجمع سكاني وتتركز فيها مجموعة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية تبعا لتركيز السكان وتعتبر مصدر جذب سكاني وتتميز بأستقلاليتها الاقتصادية وكما يتمتع هذا النوع من المستقرات بخاصية الجذب والاستقرار السكاني، بالمقارنة مع النوع الثاني.

2- النوع الثاني ويشمل المستقرات البشرية الريفية، وهي مجموعة من المساكن المتجاورة لبعضها البعض واغلب سكانها من المزارعين الذين يعتمدون على الموارد المتأتية من الأراضي الزراعية وتربية الحيوانات في حياتهم اليومية وتكون هذه الاراضي محيطة بالمستقرة وتتميز المستقرة الريفية بعدد سكانها القليل نسبيا وبمزاولة النشاط الزراعي الذي يستقطب الفئة النشيطة اقتصاديا من السكان.

ان معظم المستوطنات الريفية في العالم هي المناطق الريفية يسيطر عليها طابع الريف المفتوح، بما في ذلك الاستخدامات الواسعة للأراضي، والكثافة السكانية المنخفضة نسبياً و طريقة بسيطة لنوعية الحياة على العكس من الاستيطان الحضري، معظم المستوطنات في العالم ريفية تضم الانواع الاتية :

أ- مستوطنة المدمجة Compact settlement

ب- مستوطنة شبه مدمجة Semi- Compact Settlement

ت- مستوطنة متفرقة Dispersed Settlement

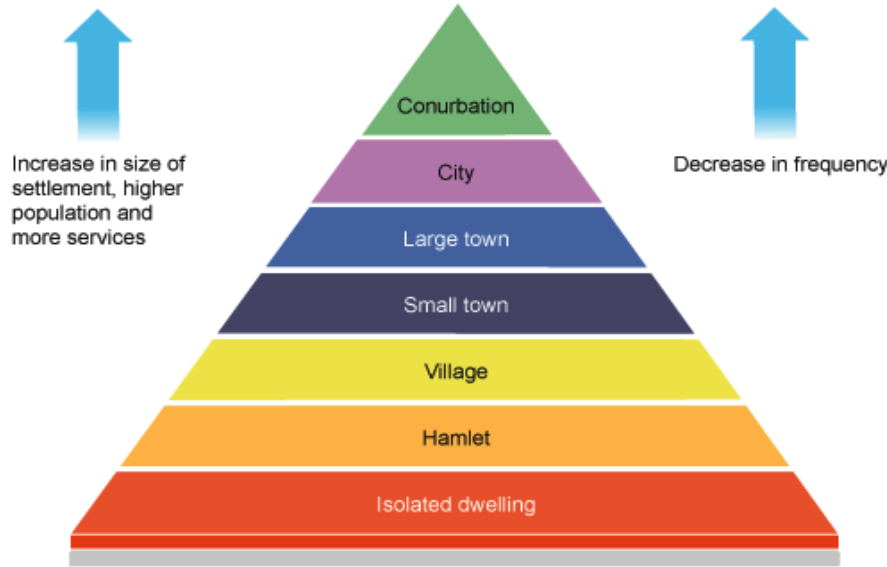
ث- مستوطنات هاملت Hamleted settlements

تعتمد المستوطنات المدمجة على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها و توجد هذه الانواع من المستوطنات في الغالب في السهول الرسوبية التي تكون عالية الإنتاجية مثل سهول الغانج الهندية ووادي هوانج في الصيني ووادي النيل كما يعتمد حجم هذه المستوطنات على طبيعة وموارده وترتبط ايضا هذه المستوطنات بموارد الصيد ويحتوي هذا النموذج على مركز حيث توجد العديد من المباني العامة الى جانب استعمالات الارض المختلفة مثل التعليم والصحة والمباني الدينية وهذا المركز يكون محاط بالمنزل والأراضي الزراعية ، حيث تقع قطع أراضي الحدائق الصغيرة في الحلقة الأولى المحيطة بالمنزل ، وتتواصل مع مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة والمراعي في حلقات متتالية ، وتقع القرى المدمجة إما في المناطق السهلية ذات الموارد المائية المهمة أو في بعض المنخفضات الجبلية في بعض الحالات ، وان أساس تصميم القرى المدمجة هو الحفاظ على الأرض للزراعة ، وتقف في تناقض حاد مع المزارع المعزولة في كثير من الأحيان في السهول الأمريكية الكبرى أو أستراليا. (Goda,2013,p296).

4- التسلسل الهرمي للمستقرات

إن التسلسل الهرمي للمستوطنات أو المستقرات البشرية هو طريقة لترتيب المستوطنات بالنسبة الى عدد سكانها الى جانب بعض المعايير الأخرى بحيث يكون التسلسل الهرمي تبعاً الى الترتيب وفقاً لدرجة الأهمية، حيث توافر الخدمات التي تضمن التسهيلات الحياتية للناس على سبيل المثال الاسواق والتعليم والصحة (اي الخدمات لها عتبة سكانية)، مما يساعد في تفسير سبب وجود المزيد من الخدمات في المستوطنات الكبيرة، وبالأخذ بعين الاعتبار الى حدود السكان ما بين الأدنى والأعلى في توفير البضائع ذات الطلب العالي (المقارنة) هي السلع التي يشتريها الناس بشكل أقل تكراراً، وتميل إلى أن تكون أكثر تكلفة ويقارن الناس عادةً الجودة والسعر قبل الشراء ، على سبيل المثال تلفزيون أو سيارة الخ، وأما البضائع ذات الطلب المنخفض هي البضائع التي يشتريها الناس كل يوم ويعتمد عليها في حياتهم اليومية التي لا تكلف عادة الكثير من المال ودون الحاجة الى وسائل نقل للحصول عليها. (Barber, 2014, p 43).

إن المستقرات والتجمعات السكانية الأكبر لها مجال تأثير أكبر بكثير من المناطق الأصغر هذا يعني ان المستقرات الكبيرة ستجذب اليها السكان نتيجة التسهيلات التي تقدمها للسكان من حيث الانشطة الاقتصادية وفرص العمل وغيرها ، في حين أن مستقرة صغيرة أو قرية صغيرة قد يكون لها فقط مجال تأثير قليل، ويسكنها عدد صغير من السكان ،ان عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنة ليس دائماً شرطاً لتحديد التسلسل الهرمي للمستوطنة ولكن ترتبط المستقرات او المستوطنات بنوعية الموارد وانواع الخدمات الموجودة في المستقرة هي من تحدد تدرجها الهرمي، والشكل الآتي يبين التسلسل الهرمي للمستقرات .



شكل (1) يبين التدرج الهرمي للمستقرات Settlement Hierarchy

المصدر: <https://www.thegeographeronline.net/settlements.html>

إن المستوطنات تشمل المدن والقرى بحسب للتصنيف ولكل نوع له معايير وقوانين سواء المناطق الأساسية (المراكز) والأطراف، بالإضافة الى انه من الممكن تقسيم المدن الكبيرة إلى وحدات إدارية أخرى (أحياء ، أجزاء من المدن) في هذه الحالة سيكون تصنيف المستوطنات وفقاً للحجم وكثافة السكن حيث يتم استعمال الحجم وكثافة السكن الى جانب الوظائف والانشطة الموجودة في المستوطنات لتصنيف المستوطنات إلى فئات رئيسية ، أي الريفية والحضرية غالباً ما تكون المستوطنات الريفية صغيرة الحجم

و ذات كثافة سكانية منخفضة مقارنة بالمستوطنات الحضرية أكبر حجماً وتحتوي على العديد من المساكن، المتواجدة بالقرب من بعضها البعض وبذلك ان تقسيم المستوطنات الريفية نسبة إلى هذه الدرجات الأربع على أساس الحجم ؛ منزل ، مزرعة ، هاملت وقرية من المؤشرات المهمة هي توزيع المستوطنات حسب الحجم. (Johns, 2001, p 20).

ويمكن ان نفصل التدرج الهرمي للمستوطنات بحسب الحجم السكاني وكما هي موضحة في الشكل التدرج الهرمي للمستقرات و كما يأتي¹:

- 1- Megalopolis : مدينة كبيرة للغاية مكتظة بالسكان أو مجمع حضري، حيث انضمت التجمعات السكانية Conurbations لتصبح منطقة حضرية واحدة كبيرة ويشغلها اكثر من 10 مليون شخص.
- 2- التجمعات السكانية Conurbations : مجموعة من المدن الكبرى وضواحيها التي تربطها ببعضها روابط قوية، ويسكنها ما بين 3-10 مليون شخص
- 3- Metropolis : العاصمة أو المدينة الرئيسية لبلد أو منطقة ، مدينة والبلدات المحيطة التي هي على مقربة وقد بدأت تندمج مع بعضها البعض ، ويشغلها ما يقارب 1 الى 3 مليون شخص
- 4- المدينة الكبرى Large city : هي مدينة ذات كثافة سكانية كبيرة وتمتاز باحتوائها على مساحات استعمالات ارض كبيرة ومختلفة وتشغل العديد من الخدمات والانشطة ويسكنها ما يقارب 300 مئة الف شخص الى مليون .
- 5- المدينة city : المدينة مستقرة تحتوي على مجموعة واسعة من الخدمات والانشطة واستعمالات الارض المختلفة ولكن ليس بقدر المدينة الكبيرة ويشغلها 100 الف الى 300 الف شخص.
- 6- تشهد المدن الكبيرة الآن مجموعة أكثر تنوعاً من المتاجر المتاحة عند مقارنتها بالقرى من 20.000 إلى 100.000 شخص
- 7- Town : منطقة حضرية لها اسم وحدود محددة وحكومة محلية ، وهي عموماً أكبر من قرية وأصغر من مدينة وتشغل من الف الى 20 الف شخص.
- 8- Large towns : تشهد المدن الكبيرة مجموعة متنوعة من الانشطة والخدمات عند مقارنتها بالقرى وتشغل من 20 الى 100 الف شخص

¹ <https://www.3dgeography.co.uk/settlement-hierarchy>

9- القرية Village: تحتوي القرى على مساحات واسعة من المناطق الزراعية وتحضى بعدد قليل من الخدمات التي هي بعض الخدمات الأساسية مثل محطة بنزين أو خدمات تجارية بسيطة في القرية يسكنها من 100 الى الف شخص.

10- القرية الصغيرة Hamlet: هي قرية صغيرة و بها عدد قليل جداً من السكان وقليل من الخدمات ، إن وجدت. حيث يبلغ عدد سكانها اقل من 100 شخص

11- isolated dwelling : السكن المعزول غالباً ماي تواجد هذا النمط في المناطق الريفية ، تميل إلى أن تكون بيوت ريفية أو بيوت للنزهة ويشغلها عدد قليل ومحدود من المنازل .

5- العلاقات الوظيفية في التنظيم المكاني للمستقرات الحضرية

إن نظام المستقرات يمكن إن يفسر من خلال التسلسل الهرمي للمراكز ودرجة تخصصها الوظيفي (Hierarchy Of Urban Centers) الحضرية والتفاعل المتبادل بينها، فعادة توجد مدينة مركزية في القمة ذات وظيفة مركزية وهي المدينة الام وتحتوي على التسهيلات من الخدمات غير الموجودة في أي مكان اخر، كالمؤسسات التخصصية العلمية والصحية والثقافية والتجارية ومراكز الدوائر الرسمية المهمة التي تخدم على مستوى البلد أو على مستوى الإقليم (المحافظة) ويتبع هذه المدينة، مدن عديدة على المستوى الثاني وهي ذات درجة وظيفية اقل من المدينة الأم ومن ثم يتبعها مدن على المستوى الأدنى ويتوافر فيها قسم من الخدمات والتسهيلات لذا فإن تنمية أي محافظة تعتمد على مجموعة المدن القائمة والمدن الجديدة و يمكن التأثير فيها وتفعيل تكو منها من خلال شبكة الحركة والنقل والارتباط العقدي لها وبذلك تكون هيكلها مكانيا قويا يوصف على إنه نظام مستقرات متعدد القوى، مربوط بالمدينة الأم على طول محاور الطرق الرئيسية باتجاه المدن من المعروف إن كل تفاعل ما هو الا علاقة تبادلية تنشأ بين طرفين وتتدخل ظروف معينة في تنظيم هذا التفاعل والتأثير عليه سلبا أو إيجابا فهو يتأثر بعوامل عديدة يمكن تصنيفها في فئتين هما العوامل المكانية التي تفرضها ظروف الموضع والعوامل الوظيفية المحكومة بقوى نوعية غير ملموسة كقوى العرض والطلب وسوق الأرض الحضرية بل وحتى طبيعة الأنشطة نفسها مثل نوعية العمل التجاري أو الصناعي وغير ذلك يمكن فهم التفاعل بين العلاقات الوظيفية من خلال تبلور الصيغ الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المدينة، والمؤثرة بصورة مباشرة في شكل التفاعل الوظيفي وهي:

1- مركزية الموقع وسهولة الوصول إليه.

2- التنافس بين الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

3- التفاعل بين الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

4- السياسات الحضرية العامة.

ومن خلال فهم نوع التفاعل بين العلاقات الاقتصادية الوظيفية وتحديد مواقعها، يمكن فهم كيفية تشكيل أنماط العلاقات الوظيفية، فنجد إن قسما من الفعاليات والنشاطات تتفاعل فيما بينها بقوة، عن طريق إرتباطات وثيقة فيما بينها أو مع مؤسسات أخرى، في حين نجد إن القسم الآخر لا توجد بينه وبين بقية الفعاليات .

(Richard, 2000, p 8)

أي نوع من علاقات التفاعل أو الإحتياج، ولفهم الإقليم بصورة أوضح، يمكن عدها مشكلة مكانية متشعبة الارتباطات، وهذه الارتباطات تتمثل بالعلاقات القائمة بين وظائف الإقليم ونشاطاته ضمن التنظيم المكاني، لذا يتطلب فهم آلية عمل الإقليم وتقبلها كما هي، بعد ذلك يتم التوجه لتحليل وضعها القائم، على أساس أن يكون ذلك وفقا لآلية التوزيع المكاني للنشاطات في ضوء العلاقة مع توزيع الكثافات السكانية ، ولفهم آلية العمل والتفاعل بين وظائف الإقليم، يفضل إن تؤخذ هذه الوظائف الفعاليات ضمن إطارها العام، وبما إنه توجد علاقة واضحة بين موقع كل فعالية ضمن التنظيم العام للفعاليات الحضرية ومدى قدرتها على التفاعل والتأثير، يمكن تفسير الأنماط السلوكية للأفراد والمؤسسات المجتمعية، ومعرفة حجم تأثير هذه التفاعلات على نمط التفاعل الوظيفي بين استعمالات الأرض ، ويمكن تحديد اربع أنشطة رئيسة في بالإقليم وهي (النشاط التجاري ، النشاط الخدمي، النشاط الصناعي، النشاط السكني) . (Richard, 2000, p 8)

6- مفهوم الامكانات وانواع الامكانات التنموية

يشار إلى مفهوم الامكانات للتعبير على انها موجودات ، وفرص متاحة للتنمية المستقبلية ، وهي المؤهلات او (المصادر) التي تؤهل منطقة ما للقيام بأنماط مختلفة من الانشطة الاقتصادية أي ما تتوفر فعلا (متاح) في المكان وما يمكن استثماره مستقبلا ، وهذه الامكانات تعتبر مصادر(موجودات) في البيئة المكانية سواء كانت طبيعية أو بشرية يمكن استثمارها في سبيل تحقيق التنمية المكانية . (معجم مصطلحات التخطيط العمراني ، ٢٠١٣ ، ص 59)

تختلف الامكانات التنموية بحسب نوعها وبحسب الموارد المتاحة بأختلاف موارد الإقليم والإمكانات المتاحة وحتى ضمن الإقليم الواحد بما يتسم به التخطيط المكاني (الاقليمي) من مرونة كبيرة أدى ذلك إلى تحقيق عدد كبير من حاجات المجتمع المتنوعة ، مما زاد من الدور

الفعال للتنمية المكانية (الإقليمية) وتوجهاتها ، فالتنمية الإقليمية تنطوي على تغيير في الإبعاد المكانية الهادفة إلى إحداث توازن نسبي بين المناطق المختلفة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وهذا يساهم بدرجة ما في تحقيق نوع من الرخاء المطلوب في المناطق المختلفة ، وتشمل التنمية المكانية امكانات (طبيعية ، واقتصادية ، ومادية وبشرية) ، حيث تعدّ الامكانات الطبيعية الأهم والتي تعتمد عليها عملية صناعة المكان ، إذ تعرف اهميتها من خلال مدى ملاءمتها للأنشطة المختلفة (معجم مصطلحات التخطيط العمراني ، ٢٠١٣ ، ص 59)

تنقسم الامكانات التنموية المكانية على ثلاثة انواع رئيسة هي :

أ- الامكانات الطبيعية

تعدّ الأرض وبنيتها من العوامل الطبيعية المؤثر في استراتيجيات التنمية المكانية ، إذ تختلف الامكانات الطبيعية باختلاف المكان ويندر وجودها أحيانا في بعض الدول والاقاليم، اما في الاخرى فالإمكانات الطبيعية تتوفر الى الدرجة التي تميزها عن باقي الدول في التنمية المكانية وان عمليات التنمية ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار هذا العامل كمحدد او كأمكانيات فضلاً عن المناخ المتضمن (درجات الحرارة ، الرطوبة النسبية ، الرياح وسرعتها واتجاهها ، الأمطار وكمياتها الهائلة ، الثلوج ، والعواصف وما يصحبها العواصف الرملية او الترابية) ، والموارد المائية ، التربة ، والنباتات الطبيعية . (خير، 2000، ص 22).

ب- الإمكانيات الديموغرافية

وتشمل عدد السكان، التركيب النوعي، التركيب العمري، مستويات التعليم، الحرف و النشاطات الاقتصادية ، ومستويات الدخل ، والحالة الاجتماعية ، إذ تعد الإمكانيات البشرية العنصر الاساس في التنمية لأن كل ما هو مورد اقتصادية يعتمد إلى حد بعيد على المهارات والخبرات الفنية والإدارية البشرية ، وهي المسؤولة عن تحويل الموارد المتنوعة من قوة إلى فعل ومن إمكانية إلى وجود . (خير، 2000، ص 23).

ت- الامكانيات الموقعية او المكانية

تُعدُّ دراسة الموقع من أهم الجوانب المؤثرة التي تساعد على نمو المدن وتوسعها العمراني ، وكما أن عملية النمو والتوسع للمدينة تتحدد من خلال شكل الموقع، فهناك مواقع تتميز بخصائص عن غيرها منها من حيث سهولة الوصول في حين ان هنالك مناطق منعزلة ويصعب الوصول اليها، لذا فان سهولة الوصول لأي موقع ترتبط بمكان هذا الموقع بشبكة المواصلات والاتصالات بين المدينة واجزاءها المحيطة سواء كانت على مستوى محلي او اقليمي وبشكل عام تكمن اهمية التنمية المكانية في العمل على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج وتطور المنافسة ضمن قطاعات الاقتصاد المختلفة، توفير فرص عمل وسياسة تشغيل فعالة تسعى الى تخفيض معدلات البطالة ، والحِدِّ من الفوارق والحواجز بين الاقاليم ، او بين المدينة والريف وتحقيق توزيع متوازن لقطاعات البنى التحتية والخدمات من جهة اخرى . (Hoover & Giarratani ,2002, p8)

7-التجارب المختلفة في تقسيم الوحدات الادارية

أ- التجربة المحلية (العراقية)

في فترة سبعينات القرن الماضي ، لم يشهد العراق اي استحداث على مستوى المحافظات ، حيث بلغ العدد ١٨ محافظة ، وان عدم الاستحداث هذا رافق زيادات في حجم السكان ، حيث تضاعف سكان العراق بمعدل ثلاث مرات خلال الأربعة عقود الماضية ، في سنة ١٩٧٧ م، بلغ التعداد السكاني بحسب جهاز الاحصاء ١٢ مليوناً و٥٠٠ الف نسمة ، وفي الوقت الحالي تجاوز عدد السكان 37 مليون في عموم القطر ، وعلى الرغم من هذه الزيادة لم تشهد المحافظات توسعا او زيادة في عددها، ونتيجة ذلك اصبح من الصعب تلبية متطلبات السكان ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أبرزها ضعف عملية التكامل على المستوى الاداري ، اي ما بين ادارات الأفضية والنواحي التي من المفترض ان تكون ضمن الحدود الادارية للمحافظات المستحدثة ،حيث ان لكل إدارة قضاء او ناحية يرتبط المحافظة الام ونتيجة صعوبة الجهات تحديد الحدود الادارية للمحافظة ولعدد من الاسباب لم تكن عملية الاستحداث سهلة ، لا سيما في ظل ضعف القرارات الإدارية في هذا الصدد ، وضعف التخطيط التنموي في البلاد ، وعليه فإن عملية استحداث محافظات جديدة يساهم في رفع مستوى القضاء الى مستوى محافظة ،الذي من المفترض ان تتوفر فيه الشروط والمعايير المطلوبة لتعزيز النشاط الاقتصادي ولاحتماء عدد السكان ولتنمية الإمكانيات من حيث



توفر الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة واستغلال المساحات الزراعية الواسعة والمشاريع مثل الري والبزل والسدود والخزانات والحفاظ على المواقع الأثرية و تطوير وتحسين البنى التحتية بما فيها الطرق والخدمات العامة والمراكز الحضرية والانبنية الخدمية ، لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة ، وبالتالي تحقيق التنمية المكانية على مستوى الوحدات الادارية المستحدثة كما ان استحداث وحدات ادارية جديدة من شأنه تخفيف المشاكل والاعباء عن المحافظات التي تعاني من مشاكل وإرباكات كثيرة ، وعلى صعيد الجانب السياسي و نتيجة تدخل الدولة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والخدمية اصبح من الصعب اداء وظيفتها الادارية من قبل السلطة المركزية على نطاق اقليم الدولة ، فلا بد للدولة أن تتكون من عدة فروع تنتشر في اقاليمها المختلفة وهذه الفروع تمارس اختصاصات معينة بحيث لا تخرج عن سياق اختصاصات الحكومة المركزية ذاتها نتيجة عملية تقسيم الدولة الى وحدات ادارية والتي تتولى تلك الوحدات ادارة شؤونها بشكل ذاتي ، بحيث تكون عملية تقسيم الدولة في جميع انحاء العالم وعلى اختلاف نظمها السياسية الى وحدات ادارية معرفة مكانيا تمتاز بمسمياتها المختلفة بحيث تكون مقاطعة او ولاية او مديرية او لواء او محافظة ، تتولى سلطة ادارة هذه الوحدات السلطة المركزية للدولة عن طريق ممثلين محليين يعينون من قبل السلطة المركزية وخاضعين لإشرافها، ولكل تنظيم اداري سواء كان مركزيا أو لا مركزيا يقتضي طبيعة هذا التنظيم الاداري ضرورة ترتيب السلطات الادارية في تلك الوحدات الادارية في الدولة في سلم اداري تشغل كل سلطة درجة من درجاته . (الجبوري،1997،ص48) .

وفيما يتعلّق الى التقسيم الاداري في العراق فقد اعتمد خلال العهد العثماني على تقسيم الوحدات الادارية على اساس جغرافي منطلقين من فكرة تدعى (بالاقليمية) وبموجب ذلك تم تقسيم البلاد الى عدد من الولايات (قانون المحافظات المعدل رقم (159) لسنة 1969، مادة (2)) و خلال الحكم الملكي تم تقسيم العراق الى وحدات ادارية تسمى آنذاك بالالوية والتي تنقسم الى وحدات ادارية اصغر تسمى الاقضية والنواحي (الرحال و كمونة ، 1953، ص142) وتم تعزيز هذا التقسيم قانون ادارة الالوية الملغى رقم (58) لسنة 1927 في المادة (2) وينصُ على (ينقسم العراق الى الوية والالوية الى اقضية والاقضية الى نواح) حيث استمر هذا التقسيم المعروف بالالوية الى ما بعد اعلان نظام تنصيب الحكم الجمهوري في العراق بذلك تم استبدال تسمية اللواء الى تسمية محافظة وسمي القائم على ادارتها بالمحافظ وذلك بصدور المرسوم الجمهوري لقانون المحافظات



المعدل رقم 159 لسنة 1969 م وبموجب ذلك فقد تقرر تقسيم العراق الى وحدات ادارية تدار على اساس الادارة اللامركزية، (قانون المحافظات المعدل رقم (159) لسنة 1969 المادة (2)) اذ اعتمد التقسيم الثلاثي الرئيس بموجب المادة (2) من قانون المحافظات الذي اكد ((تقسيم الجمهورية العراقية الى محافظات والمحافظات الى اقصية والاقضية الى نواحي) اما في شأن تقسيم المنطقة والذي يعتبر اكبر من تقسيم المحافظة فهو لم يعتمد في كل اجزاء العراق بل اعتمد على منطقة واحدة وهي منطقة الحكم الذاتي² ، وتضم المحافظة عدد من الوحدات الادارية وتسمى هذه الوحدات بـ الأقصية ، و القضاء يستحدث اعتمادا على قرارات السلطة المركزية من خلال اصدار قانون او مرسوم بحيث يتم الاعتراف بالشخصية المعنوية له ،حيث نصت المادة (2) من قانون المحافظات على تقسيم الاقصية الى عدة نواحي (تقسم الجمهورية العراقية الى محافظات والمحافظات الى اقصية والاقضية الى نواحي) (قانون المحافظات المعدل رقم (159) لسنة 1969، المادة (2)) ويتم تقسيم القضاء الى :

- 1- مركز القضاء : يتضمن مركز القضاء الحدود البلدية فقط وتقسّم المناطق داخل تلك حدود البلدية الى محلات .(قانون المحافظات المعدل رقم (159) لسنة 1969 المادة(7)) .
- 2- النواحي : تعتبر النواحي جزء من القضاء، وتعرف الناحية على انها الوحدة الادارية الاصغر ضمن ترتيب سلم الوحدات الادارية الاقليمية والتي يعترف بها بالشخصية المعنوية وتم استحداثها بموجب قرار السلطة المركزية وفق مرسوم جمهوري حيث تتكون الناحية من :
 - أ- مركز الناحية وتتضمن حدود بلدية الناحية فقط التي تقسم على محلات .
 - ب- القرية كل منطقة تقع خارج حدود بلدية الناحية وتأخذ ادارة خاصة بها .وقد عرفت القرية بموجب المادة (2) من قانون ادارة القرى الملغى رقم (16) لسنة 1957 على انها مجموعة او اكثر من المساكن التابعة والمنطقة الملحقة بها يبلغ سكانها 250 نسمة فاكثر وتدار من قبل العمدة بمساعدة المجلس) (قانون ادارة القرى الملغى رقم (16) لسنة 1957 مادة (2)) ويمكن تعريف القرية على انها عبارة عن تجمع سكاني الرابط بين سكانها صلة القبيلة او القومية ويتفاوت عدد سكانها ومساحتها تفاوتاً

² اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد المبرمة في 11 مارس 1970 ما بين الحكومة العراقية والزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني وفيه اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات للأكراد بالمشاركة في الحكومة العراقية.



كبيراً) كما عرفت بأنها المكان الذي تسكنه جماعة تتألف من خمسين أسرة أو 250 شخصاً على الأقل ، وتكون الزراعة مصدراً تنموياً لدخل أغلبهم . من خلال ما تقدّم ذكره انفا فيما يخص التقسيم الإداري والقوانين المبرمة والتشريعات ، توصل الباحث الى أن هذه التقسيمات الإدارية قامت على أساس سياسي وإداري دون مراعاة الآليات التخطيطية والتنموية في دعم الوحدات الإدارية المستحدثة وكما ان هنالك ضعف في الالتفات الى تعيين الموارد التي تقوم عليها الوحدة الإدارية وتعتمد عليها في تلبية حاجة السكان في ظل الزيادة السكانية والحاجات فأصبح بذلك الضغط على المحافظات ومراكزها مما يؤدي الى زيادة المشاكل ، وأن هذه التقسيمات الإدارية تعرف على انها حيز مكاني لكنه غير مستقل في موارده و أساسه الاقتصادي .. تختلف من ناحية المفهوم ما بين المورد الطبيعي والامكانات التنموية حيث أن الموارد الطبيعية هي الخصائص الطبيعية التي تتميز بها منطقة على سبيل المثال خصائص زراعية و اراضي صالحة للزراعة او وجود موارد مائية كالبحيرات وغيرها ، او حقول المراعي والثروة الحيوانية وبالإضافة الى الخصائص الصناعية مثلا كان تكون منطقة او قضاء تحتوي على موارد صناعية كالغاز والنفط وغيرها من المواد الخام ، في حين ان الامكانات التنموية تعني أن هذه الموارد الطبيعية المتاحة ضمن القضاء يتم استثمارها بالاسلوب الافضل لتوفير مصادر اقتصادية تنموية مستدامة وبذلك يمكن استثمار الموارد الطبيعية المتاحة و تنميتها لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية ، ووفقاً لتقسيم الوحدات الإدارية أو استحداث الاقضية والنواحي للمحافظات العراقية ، سيصبح كل قضاء يمتاز بخصائص او موارد طبيعية تختلف عن غيره وتتوقف عملية تنمية هذه الموارد على وضع خطط ومشاريع تنموية تابعة الى عملية تخطيطية تهدف الى تحقيق الاستثمار الافضل للموارد بالشكل الذي يسعى الى تحقيق مورد اقتصادي يرتقي بواقع القضاء (الرحال،1953،ص142).

تجربة الولايات المتحدة الامريكية

اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية في تجربة تقسيم الوحدات الإدارية من خلال تحول المستوطنات الريفية الى حضرية في امريكا الشمالية مع الحفاظ على البيئة و الموارد المتاحة وذلك لتقليل الاثار البيئية ما بين الريف والحضر ضمن اليات يهدف إلى توفير منظور متعدد الأبعاد على نطاق عملية التحضر، ضمن اتجاهات التنمية في المناطق الحضرية ، بما في ذلك حجم السكان ، واستعمال الأراضي ، والكثافة. (Montgomery, 2008; Dorélien et al, 2013)



يشمل التحضر التغيير المستقرات الريفية الى الحضرية ووفقاً للامكانات المتاحة والموارد الموجودة بحيث يكون تحول ديموغرافي يشمل تحضر السكان من خلال الزيادة في النسبة الحضرية من إجمالي السكان بما فيه عملية تغيير استعمالات الأراضي التي تشمل التوسع في الغطاء الأرضي الحضري اي على مستوى استعمالات الارض الحضرية (السكني والتجاري والتعليم والصحة) وغير ذلك في المناطق المبنية و تحسين وتطوير البنية التحتية ، بحيث يكون عملية تحول هيكلية من الأنشطة الاقتصادية الأولية مثل الزراعة والغابات إلى التصنيع والخدمات، بما في ذلك التغيير في التفاعلات الاجتماعية والتعقيد المتزايد للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تصف الأقسام التالية اتجاهات التحضر عبر الأبعاد الثلاثة الأولى من هذه الأبعاد الأربعة وتشير إلى السرعة والحجم المتزايدين وغير المسبوقين للتحضر. (Henderson, 2003, p 23)

اتبعت منهجية التقسيم الإداري للمستقرات الحضرية على مجموعة آليات وهي:

- 1- تمييز وتحديد حدود المستقرات الحضرية وذلك بتحويل الريف الى مستقرات حضرية تحاط بحدود ادارية ذات حدود معلومة وخصائص مميزة بحسب طبيعة المستقرة وتفصلها وتميزها عن المستقرات الاخرى.
- 2- الحفاظ على الموارد المتاحة والحفاظ على البيئة من الاستنزاف والحد من التلوث وذلك عن طريق الحفاظ على الغطاء النباتي و نتيجة قيام المشاريع واستعمالات الارض الحضرية .
- 3- تطوير وتحسين البنى التحتية ، من حيث تطوير شبكات النقل والطرق و الخدمات بالاسلوب الذي لا يبعث الضرر الى البيئة ويجعل من المستقرات الحضرية مكان ملائم للعيش ، تشمل البنية التحتية الخدمات والهيكل المبنية التي تدعم الوظائف والانشطة في المدينة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل وأنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والوقاية من الفيضانات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة. (Macknick , 2011 , p 17)

نستنتج من تجربة تحويل المستقرات الريفية الى حضرية في المدن الامريكية إلى أن الآليات المتبعة في ضوء استحداث مستقرات حضرية هي آليات تخطيطية، يراعى فيها الحفاظ على الموارد المتاحة والغطاء الاخضر الى جانب تخصيص الدعم والتطوير على مستوى الخدمات والانشطة والبنى التحتية لضمان حياة أفضل في ضوء المستقرات الحضرية الجديدة.

الخلاصة

خلاصة ، من مجمل ما تقدم ذكره يرى الباحث أن عملية تقسيم الوحدات الادارية هي عملية تنظيمية ضمن حدود ادارية معرفة بحدودها وتتوافر ضمنها خصائص مكانية وإمكانات تنموية يعتمد عليها السكان للعيش، وتتوافر فيها موارد يتم العمل على تنميتها واستغلالها بالشكل الذي يعمل على استدامتها بحيث يعتمد عليها السكان لفترة طويلة ، وتقوم هذه الوحدات او التقسيمات على اساس اقتصادي تنموي قائم ، فمبدأ التقسيم الإداري أو هو تقسيم الدولة إلى أجزاء بهدف تسهيل عملية ادارتها مثل تقسيم الدول الى اقاليم و لإقليم (تقسيم إداري) يُقسّم على محافظات، وهذه المحافظات يتم تقسيمها كلياً أو جزئياً إلى بلديات. وتختلف المسميات باختلاف البعد المكاني للدولة ، ففي صدد التجربة المحلية العراقية توصل الباحث الى خلاصة ان التقسيم الاداري هو عملية سياسية ضمن قرارات سياسية تتبع وتنتهجها الدولة بهدف ضم عدد من السكان بغض النظر عن اهمية العملية التخطيطية ضمن محاور التقسيم التي تضمن موارد هذا التقسيم ودراسة الواقع التنموي له .

الاستنتاجات

1. لكل حيز مكاني في المدينة له خصائص ومزايا تميّزه عن غيره.
2. ان البعد المكاني ضمن مفهوم التنمية المكانية لا يقتصر على حيز مكاني دون آخر.
3. يهدف البعد المكاني الى استغلال الموارد بأفضل صورة بالتوازن مع السكان.
4. ان الفرق بين السكان والإمكانات المتاحة يخلق حالة من عدم التوازن مما يؤدي الى الضغط على إقليم دون آخر.
5. إن رصد الإمكانيات واستغلالها في حيز معين مستحدث ضمن الوحدة الإدارية يخفف الضغط على إقليم المدينة.
6. تركز السكان في مناطق دون أخرى تسبب خللاً في استقرار الهيكل المكاني للإقليم ومن ثم هدر الإمكانيات التنموية لهذه المناطق .

التوصيات

1. دراسة الإمكانيات التنموية والاستغلال الأمثل لها لحيز مكاني معين عند العمل على استحداثه كوحدة إدارية.



2. خلق حالة من التوازن بين المكانات لحيز معين مع السكان عند استحداث الوحدة الإدارية لينتج وحده إدارية قائمة بذاتها.

3. التوزيع الأمثل للسكان بالاعتماد على الإمكانيات التنموية المتوفرة لحيز معين.

4. الاخذ بالبعد المكاني عند استحداث الوحدات الإدارية.

المصادر

اولا:- المصادر العربية :

[1] الشديدي حسين احمد سعد ، التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته ، جامعة بغداد ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، مجلة المخطط والتنمية العدد (26) 2012

[2] الشديدي، حسين احمد سعد، " سياسات التنمية الاقليمية لمواجهة مشاكل التحضر في اطار اللامركزية"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2008

[3] عبد العال ، أحمد محمد ، جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وابعاد مكانية , بحث منشور ،كلية الآداب، جامعة الفيوم , 2010

[4] الزبيدي ، صبيح لفته فرحاف ، " تطوير التنمية المكانية في ظل منظومة الحكم الرشيد في محافظة واسط" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ،جامعة بغداد، 2012

[5] الوتار، فاتنة وفاء - الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة ، المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية عمان ، البتراء ، العقبة – المملكة الاردنية الهاشمية 14-17 كانون الثاني 2008

[6] ابراهيم،مصطفى جليل،تطوير التنمية المكانية في ضوء الادارات المحلية ،اطروحة مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا-جامعة بغداد، 2009

[7] غنيم ،عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،2005

[8] خير،صفوح ،التنمية والتخطيط الاقليمي ،منشورات وزارة الثقافة ،دمشق ،سوريا ، 2000

[9] الجبوري ، ماهر صالح علاوي ، القانون الاداري (بغداد ،مطبعة وزارة التعليم العالي ، 1997) ص 48.

[10]الرحال حسين وكمونة عبد المجيد (القانون الاداري - الادارة المركزية والادارة اللامركزية في العراق) بغداد ،مطبعة عبد الكريم زاهد 1953 م ص 142.





ثانياً :- المصادر الاجنبية:

- [11] G. William, Anomalies and Market Efficiency (October 2002). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=338080> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.338080>
- [12] . Goda, P., Káposzta, J. & Péli, L. (2013). Case study on spider-net entrophy investigation in rural areas. Review on Agriculture and Rural Development 2(1), 296–300.
- [13] Barber, B. R. (2014). If Mayors Ruled the World: Dysfunctional Nations, Rising Cities. New Haven: Yale University Press.
- [14] Johns, S., Kilpatrick, S., Falk, I. & Mulford, B. (2001). Leadership from within: rural community revitalisation and the school-community partnership. Youth Studies Australia 20, 3–9.
- [15] Concept of settlements visit <https://www.3dgeography.co.uk/settlement-hierarchy> review on 22-3-2023
- [16] Richard Arnott, Congestion Tolling and Urban Spatial Structure, Boston College, USA, 2000, p.8.
- [17] Hoover, E.M. & Giarratani, F. 2002, Introduction to Regional Economies. Third Edition. Regional Research Institute, West Virginia University
- [18] Montgomery M. R. (2008). The Urban Transformation of the Developing World. Science 319, 761 – 764. doi: 10.1126 / science.1153012.
- [19] Henderson V. (2003). The Urbanization Process and Economic Growth: The So-What Question. Journal of Economic Growth 8, 47 – 71.
- [20] Macknick J. (2011). Energy and CO2 emission data uncertainties. Carbon Management 2, 189 – 205. doi: 10.4155 / cmt.11.10, ISSN: 1758-3004.

